شبكة المعلومات الجامعية

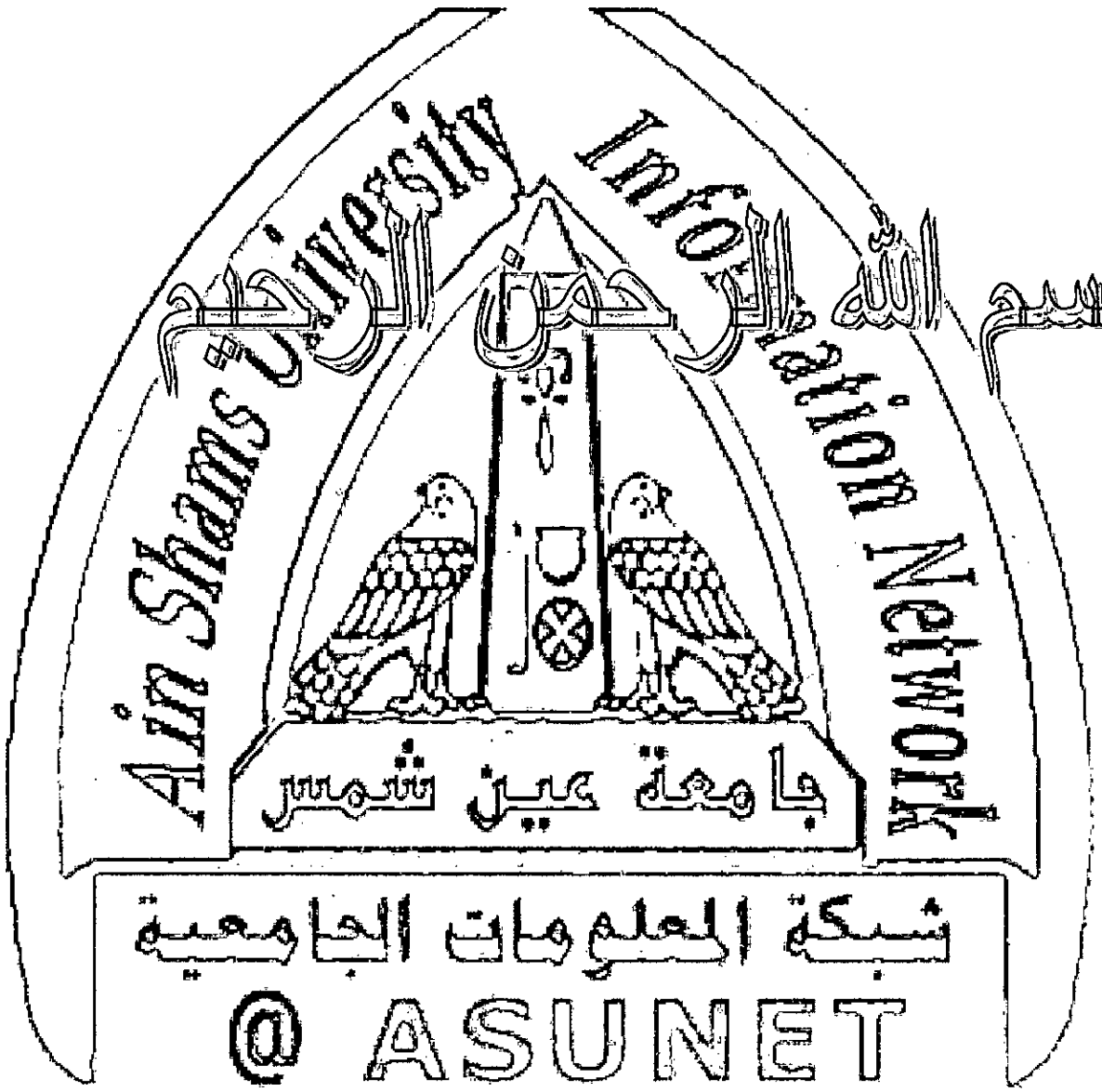

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار
في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بعض الوثائق الأصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

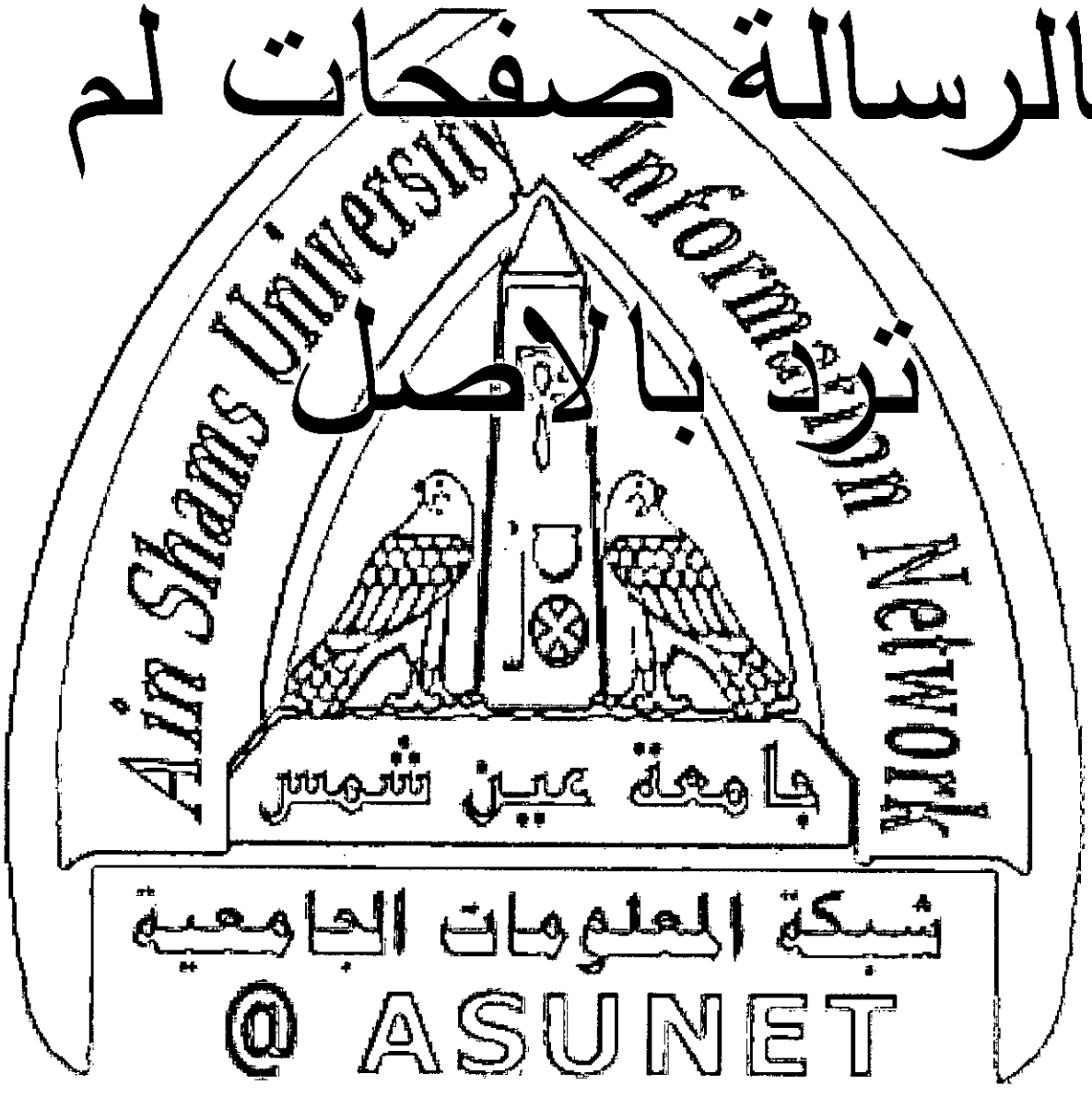

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

أثر انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات

دراسة تطبيقية على قطاعي الخدمات المالية والسياحة

دراسة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الباحث

علي سيف عبده كليب

إشراف

أ . د/ باهر محمد عتلم

أستاذ الاقتصاد بالكلية

د/ أحمد فاروق غنيم

أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية

٢٠٠٨

إهـــــــــــداء

إلى:

روحي من رحلا قبل أن يكتمل الحلم . . . . . أبي، وأختي طيب الله ثراهما .

نبع الحنان وفيض العطاء . . . . . أمـــــــــي .

سندي في الحياة . . . . . أخـواي وأخـتي .

شركاء الرحلة . . . . . زوجتي العزيزة، وأبنائي الأحباء، محمد، لؤي، وإبراهيم .

أفراد أســـرتي . . . . . ولكل من له حق علي .

اعترافاً بالفضل وعرفاناً بالجميل

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل، وكان فضله علي عظيماً أن يسر لي إشرافاً على يدي أستاذين كريمين **الأستاذ الدكتور/ باهر محمد عتلم**، أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالكلية، الذي كان لاهتمامه وتشجيعه لي عظيم الأثر في نفسي، وقد أضفى بملاحظاته السديدة، وتوجيهاته الرصينة الكثير، على الباحث، والرسالة، ومهما قلت فلن أوفيه حقه، فقد لمست فيه رحابة صدر، ونبلاً في التعامل، وتواضع عالم في التوجيه، والتصويب لأي خلل في مسار البحث، فجزاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية، وطول العمر.

ويعجز البيان عن التبيين، لما أكنه من تقدير واحترام، وعرفان بالجميل، **للأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق غنيم**، أستاذ الاقتصاد المساعد، مدير مركز الدراسات الأوروبية بالكلية، الذي تولى الباحث والرسالة بالاهتمام والتوجيه والإرشاد، منذ أن كان موضوع هذه الرسالة فكرة، حتى الانتهاء من كتابتها، وكان لتوجيهاته الدقيقة، وسعة أفقه، وكريم تعامله، عظيم الأثر على الرسالة والباحث، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل، سائلاً المولى عز وجل أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية، وأن يجزيه خير الجزاء.

والشكر موصول، للأستاذين الكريمين الفاضلين، **الأستاذ الدكتور / محمود عبد الحي صلاح**، أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة، **والأستاذ الدكتور/ حسن عبيد**، أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية، على كريم تفضلهما بقبول الاشتراك في المناقشة والحكم على الرسالة، رغم مشاغلهما العلمية، والعملية، ووقتهما الثمين، فلهما مني بالغ التحية والتقدير، وجزاهما الله خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكل من مد لي يد، وقدم لي خدمة في مجال البحث، وأخص بالذكر أولئك الذين أمدوني بالمعلومات أثناء فترة البحث الميداني، وبعدها، في المؤسسات والهيئات، والمصارف، والشركات، التي زرتها، وكذا أساتذتي في قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة صنعاء، وزملائي، سواء من كلية التجارة، أو الكليات الأخرى في جامعة صنعاء.

الشكر والتقدير مقرون بالعرفان لأساتذتي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ولموظفي الدراسات العليا ومكتبة الكلية. كما أشكر بلدي اليمن ممثلة بجامعة صنعاء التي أوفدتني للدراسة في بلد يحتل وشعبه الودود مكانة عظيمة في نفسي، مصر العروبة والعطاء.

أخيراً أشكر جميع أفراد أسرتي الذين عانوا وتحملوا الكثير أثناء فترة دراستي للماجستير، والدكتوراه، واعتذر لهم عن تقصيري في حقهم.

والله الموفق

ملحق الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١ـأ)	حجم التجارة الدولية، ونسبة تجارة الخدمات للفترة من ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٥ .	١٣٥
(٢ـأ)	نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع للأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، لبعض البلدان.	١٣٦
(٣ـأ)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج للفترة ١٩٩٠ـ ٢٠٠٦ .	١٣٧
(٤ـأ)	الناتج ومعدل النمو الحقيقي ونسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية فيه للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٣٨
(٥ـأ)	الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي، للفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٦	١٣٩
(١ـ١)	هيكل الجهاز المصرفي اليمني.	٢٩
(٢ـ١)	تطور أصول الجهاز المصرفي في اليمن.	١٤٠
(٣ـ١)	الكثافة المصرفية في اليمن، وعلى مستوى المحافظات.	١٤١
(٤ـ١)	تطور هامش سعر الفائدة الاسمي لدى الجهاز المصرفي في اليمن للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٢
(٥ـ١)	بعض مؤشرات أداء الجهاز المصرفي اليمني للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٣
(٦ـ١)	تطور ودائع الجهاز المصرفي حسب الجهات المودعة للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٤
(٧ـ١)	تطور الودائع حسب الآجال للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٥
(٨ـ١)	توزيع القروض قصيرة الأجل، حسب الأنشطة الاقتصادية، للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٦
(٩ـ١)	توزيع القروض طويلة الأجل، حسب الأنشطة الاقتصادية، للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٧
(١٠ـ١)	استثمارات المصارف الإسلامية، حسب الأنشطة، للفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦ .	١٤٨
(١١ـ١)	نسب مساهمة المصارف المختلفة في كل من الأصول والودائع، كما هي ديسمبر ٢٠٠٦ .	١٤٩
(١٢ـ١)	شركات التأمين العاملة في السوق اليمني.	٥٢
(١٣ـ١)	تطور أقساط التأمين في السوق اليمني، ونسبتها لكل من الناتج، والادخار المحلي الإجمالي للفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥	١٥٠

تابع ملحق الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١ ـ ٢)	مناطق ومقومات الجذب السياحي في اليمن.	٩٤
(٢ ـ ٢)	إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات للفترة من ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦.	١٥١
(٣ ـ ٢)	إجمالي عدد السياح القادمين إلى اليمن والليالي السياحية، وحجم الإنفاق السياحي للفترة من ١٩٩٠ـ٢٠٠٦	١٥٢
(٤ ـ ٢)	إيرادات قطاع السياحة ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي وباقي الإيرادات بالنقد الأجنبي للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦	١٥٣
(٥ ـ ٢)	الطاقة الفندقية في اليمن حسب المناطق السياحية حتى نهاية عام ٢٠٠٦.	١٥٤
(٦ ـ ٢)	احتمالات نمو قطاع السياحة خلال الفترة من ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٥.	١٥٥
(٨ ـ ٢)	ملخص للأنواع المختلفة من معوقات قطاع السياحة في اليمن.	١١٧

ملحق جداول القيود

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١٤ – ١)	جدول القيود الخاص بالجهاز المصرفي في اليمن.	٦٢
(١٥ – ١)	جدول القيود الخاص بشركات التأمين في اليمن.	٦٣
(٧ – ٢)	جدول القيود الخاص بقطاع السياحة في اليمن	١٠٥

الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنـــــــوان	رقم الصفحة
(١ـ١)	معدل نمو أصول الجهاز المصرفي في اليمني.	٣١
(١ـ٢)	معدل نمو الودائع والقروض.	٤٢
(١ـ٣)	نسبة المساهمة في الودائع.	٤٤
(١ـ٤)	نسبة المساهمة في القروض.	٤٤
(١ـ٥)	نسبة مساهمة المصارف المختلفة في الودائع والأصول كما هي في ديسمبر ٢٠٠٦.	٤٥
(١ـ٦)	معدل النمو لأقساط التأمين في السوق اليمني للفترة من ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥.	٥٤
(٢ـ١)	إجمالي ومعدل نمو الاستثمارات في قطاع السياحة للفترة من ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٦.	٩٦
(٢ـ٢)	معدل نمو الليالي والإيرادات السياحية.	٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا يمكن اعتبار التجارة الدولية في الخدمات من الأمور المستحدثة على خارطة التجارة العالمية، فبالرغم من اعتبار الخدمات نشاط غير منتج في الفكر الاقتصادي لدى التجاريين، إلا أن "توماس مان" الذي وضع القواعد والأسس الحاكمة للفكر التجاري، والذي كان خير معبر عن هذا الفكر في عصره، قد نادى بأن يتم استخدام السفن الإنجليزية لنقل البضائع، وكذلك يجب أن يكون كل أو جل من يعمل في تلك السفن من الإنجليز؛ كي تحصل الدولة (يقصد بريطانيا) على فائدة مزدوجة، فائدة من بيع السلع وأخرى من الكسب الذي سيعود من النقل والشحن.

كما أن هولندا كانت تعتمد في الحصول على المعدن النفيس على النقل والشحن، بل أنها أنشأت شركة الهند الشرقية على غرار شركة الهند الشرقية البريطانية، لمنافسة تلك الأخيرة على التجارة الدولية.

لقد شهدت التجارة الدولية في الخدمات تطوراً وتشعباً كبيرين على المستوى الدولي؛ حيث أصبحت تمثل حوالي ٢٥% من حجم التجارة العالمية، بل أن هناك دولاً يعتمد اقتصادها، ومن ثم تجارتها الخارجية على الخدمات بشكل رئيس، هذه الأهمية دفعت العديد من الدول المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إدراج قطاع الخدمات ضمن مفاوضات جولة أوروجواي، التي انتهت مفاوضاتها باتفاق الأعضاء على إنشاء منظمة التجارة العالمية، وأوكل لها تنظيم وإدارة سياسات التجارة الدولية؛ حيث تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواي - والتي تعد أهم جولات " الجات"-، نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتم توقيعها من قبل وزراء (١٢٣) دولة مشاركة في المؤتمر الذي عقد في مدينة مراكش بالمغرب في الخامس عشر من إبريل ١٩٩٤وصدرت الوثيقة الختامية لإنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي أصبحت نافذة المفعول بكل أنظمتها ولوائحها بدءً من أول يناير ١٩٩٥.

وكانت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "General Agreement on Trade in Services "GATS إحدى مخرجات هذه الدورة وواحدة من النتائج المهمة لها؛ فللمرة الأولى يتم الاتفاق على وضع أسس ومبادئ واسعة النطاق للتجارة في الخدمات؛ حيث كان التركيز في الماضي ينصب على تجارة السلع.

ونظراً لأن الخدمات لم تأخذ نصيبها من المفاوضات في الجولات السابقة، مثلما أخذته الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "General Agreement Trade and Tariff "GATT، ولما للتجارة في الخدمات من أهمية بالغة فقد كان هناك اتفاق من قبل الأعضاء على أن يبقى الباب مفتوحاً لمزيد من المفاوضات، وحظيت الخدمات المالية بقسط وافر من الاهتمام؛ كونها من أهم قطاعات الخدمات، وبسبب التحفظات التي أبداها بعض الأعضاء (خاصة من الدول النامية) وتخوفهم من تحرير هذا القطاع فقد استمرت المفاوضات بشأن الخدمات المالية ممتدة حتى ٢١يوليو ١٩٩٥، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ سبتمبر ١٩٩٦، ولم تتوقف المفاوضات عند هذا الحد بل استمرت في فترات لاحقة، نتج عنها الملحق الخامس؛ فقد وقعت حوالي سبعين دولة عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization على اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١ مارس ١٩٩٩. (Valckx, 2002: 2).

وكون اليمن ليس من بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ورغبة منه في الانضمام؛ أنشئت لجنة عام ١٩٩٨ للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية بشان طلب الانضمام إلى المنظمة، وتم قبول اليمن كعضو مراقب في إبريل ١٩٩٩، ومنذ ذلك التاريخ عملت اللجنة المشكلة على بناء إطار مؤسسي وإداري للتحضير والتفاوض، وحشد التأييد المادي والفني من قبل الحكومة والاتحاد الأوروبي، وبعض منظمات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢ أنجزت اللجنة وثيقة أولية أساسية

هي "مذكرة نظام التجارة الخارجية" تم تسليمها إلى سكرتارية المنظمة في أكتوبر من نفس العام، والتي على ضوئها انطلقت المرحلة الثانية من المفاوضات وعقد اللقاءات مع الأطراف الفاعلة في المنظمة والتي على ضوئها ستتحدد المدة الزمنية اللازمة لعملية الانضمام.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة فإن الدول النامية، ومن ضمنها اليمن، وهي تسرع الخطى في تطبيق كل ما يشار إليها به وتنفذ كل الخطط والبرامج المطلوب منها تنفيذها، تتطلع غالباً إلى الحصول على عائد ملموس من قبل الدول الصناعية؛ سواءً من الناحية المادية أو الفنية.فقد سارعت العديد من تلك الدول إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، آملة ومتطلعة إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها أو الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار منافسة.

إلا أنه لا يمكن الجزم بأي حال من الأحوال أن كل الدول التي انخرطت أو سوف تنخرط في العولمة ستجني ثمار ذلك، أو ستحقق فوائد جراء اندماجها في الاقتصاد العالمي على هذا النحو فمعظم الدول النامية ومن ضمنها اليمن تعاني من ضعف شديد في قاعدتها الإنتاجية وهياكلها الاقتصادية وقصور في بنيتها التحتية.

ففي حالة اليمن نجد أنه لا يمتلك قاعدة إنتاجية متنوعة تمكنه من الاستفادة المثلى من هذا الاندماج؛ فالقطاعات الإنتاجية سواءً السلعية أو الخدمية مازالت هشة وتعاني من قصور شديد لا يمكنها من المنافسة، فعلى سبيل المثال هنالك العديد من القطاعات الخدمية التي يمكن أن يكون لها دور إيجابي في تحسين الأداء الاقتصادي، إلا أن دورها يعد هامشياً، فبالرغم من أهمية قطاع التمويل والتأمين في الحياة الاقتصادية للدول، إلا أن هذا القطاع يعد دوره محدوداً في الاقتصاد اليمني، فقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ حوالي ٣% ، كذلك يمتلك اليمن العديد من المميزات في قطاع السياحة، ورغم ذلك فلا يزال هذا القطاع يعاني العديد من أوجه القصور، يتضح ذلك من ضآلة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث لا تتعدى نسبة المساهمة ١,٢٥%. أما على المستوى الإجمالي فإن قطاع الخدمات في اليمن قد تعاظم دوره في السنوات الأخيرة، سواء في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو استيعاب العمالة؛ حيث بلغت مساهمة القطاعات الخدمية بدون الخدمات الحكومية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٨% عام ٢٠٠٦، وتستوعب حوالي ١١% من العمالة، بينما ساهم قطاع النفط بـ ٣٥,٠٧% . وبلغت مساهمة قطاعي الزراعة (بدون القات) والصناعات التحويلية ٧,٦% و٧,٧٦% على التوالي لنفس السنة، وهو ما يوضح بجلاء الأهمية التي أصبح عليها قطاع الخدمات في الاقتصاد اليمنى، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على هذا القطاع والاهتمام به.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل اليمن مؤهل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل أوضاعه الاقتصادية الراهنة؟ وما هي المنافع والتكاليف التي ستترتب على هذا الانضمام؟

فروض الدراسة

لمعرفة أهمية الخدمات في الاقتصاد اليمني، وأثر تحرير هذا القطاع، على قطاعي الخدمات المالية والسياحة، سيتم صياغة المشكلة البحثية في عدد من الفروض التي ستقوم الدراسة بالإجابة عليها.

١ - في حال انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير قطاعي الخدمات المالية، والسياحة سينتج عن ذلك آثار إيجابية على المدى الطويل تتمثل في:

أ - خلق بيئة تنافسية وزيادة كفاءة القطاعين.

ب - توجيه الائتمان إلى مشاريع تنموية تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ت - خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب جزء كبير من قوة العمل.

ث - مساهمة قطاع السياحة في توفير النقد الأجنبي والمساعدة في تحسين وضع ميزان المدفوعات.

٢ - وفي المقابل هناك آثار سلبية ستظهر في الأجل القصير تتمثل في:

أ- تضرر العديد من موردي الخدمة المحليين بسبب عدم مقدرتهم على المنافسة.

ب - سيطرة موردي الخدمات الأجانب على قطاعات مهمة في الاقتصاد اليمني.

ت - تسرب جزء كبير من النقد الأجنبي للخارج على شكل فوائد وأرباح، وكذلك تحويلات العاملين الأجانب، وهذا سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية يصعب حلها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١- تحليل هيكل التجارة الخارجية اليمنية ومعرفة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاقتصاد اليمني.

٢- معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير قطاع الخدمات المالية وقطاع السياحة، وذلك عن طريق تحليل الوضع الحالي لكل من قطاع الخدمات المالية (الجهاز المصرفي والتأمين) وقطاع السياحة، لمعرفة أهميتهما وحجمهما في الاقتصاد اليمني، كذلك الوقوف على أهم المعوقات والمشاكل التي يعانيانها، ومن ثم بيان ما إذا كان تحرير هما سيزيد من كفاءتهما الاقتصادية.

٣- قياس ما يعرف بمكافئ التعريفة على الخدمات Tariff Equivalent، لمعرفة أثر القيود التي قد تفرض على تجارة الخدمات في القطاعين الذكورين.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها - من وجهة نظر الباحث - من أهمية التجارة الخارجية وتنامي أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد اليمني، والتحدي الذي سيواجه قطاعي الخدمات المالية والسياحة في حال تحرير هما وإدراجهما ضمن التزامات اليمن.

فقطاع الخدمات المالية يعد قطاعاً ناشئاً، إلا أنه يعاني العديد من الصعوبات التي تواجه المصارف اليمنية، فالديون المتعثرة وصعوبة تكوين مخصصات لمواجهة تلك الديون، بخلاف الأرصدة المجمدة والتي بلغت بنهاية عام ٢٠٠٢، حوالي ٤٣٥ مليار ريال، حسبما ورد في الورقة البحثية التي أعدها مجلس الشورى عن انحسار دور الجهاز المصرفي، ورأس المال الوطني في الاستثمار بالإضافة إلى الأرصدة في الخارج لمواطنين يمنيين والتي تقدر بحوالي ٧٠٠مليون دولار -- هذه الأرقام لاشك ستتغير بالزيادة مع مرور الوقت في ظل بقاء الأوضاع على حالها-- كل هذا يدل على ضعف كفاءة الجهاز المصرفي اليمني في استثمار تلك المبالغ والاستفادة منها كما ينبغي، كما أن التأمين في اليمن يعتبر حديث عهد، وتعاني شركات التأمين من صغر الحجم.

أما قطاع السياحة فهو من القطاعات التي يمتلك فيه اليمن ميزة نسبية، فعلى ضوء ما يملكه اليمن من تنوع سياحي ونظراً لعلاقات التشابك بين قطاع السياحة والعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ يمكن لهذا القطاع أن يسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وامتصاص فائض العمالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة؛ كون قطاع السياحة يعد من القطاعات كثيفة العمل، كذلك توفير العملة الصعبة والمساهمة في تكوين الاحتياطيات الدولية والحد من العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن قطاع السياحة يحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام وتخصيص المزيد من الاستثمارات.